



دور المواطنين في نحت السياسات الاقتصادية

2015 / 09 / 17

ghassen.rguigui@economie-tunisie.org

غسان الرقيق

حاول العديد من المفكّرين والفلسفه تحديد مفهوم للديمقراطية و يبدو أنهم اجتمعوا على أنها ليست حدثاً ولا وصفاً لحالة دولة ما بل هي عملية متواصلة في الزمن و ليست فقط قابلة للتطوير بل لا تتحتم الجمود فإذا رفضت تجربة ما تطوير مفهومها للديمقراطية فسوف تسقط في فخ ميكانيكية التصويت السلبي، هذا إن لم تراجع نحو ديمقراطية مقتنة.

فالاحزاب والمجتمع المدني التونسي لم يتطرّقا إلى موضوع السياسات الاقتصادية إلا لاما و حتى أثناء الحملات الانتخابية، آخر التونسيون للأسف الاصغاء إلى الأحزاب التي وعدت بمعجزات اقتصادية مستحيلة ولكنها جذابة على أن تصعي إلى البرامج الاقتصادية الجدية (بغض النظر عن حسنها من عدمه). وزاد الوضع الاقتصادي الهش في البلاد الطين بلة. فعوض أن تحدث موجة استنكار تقضي إلى إيجاد حلول من طرف المواطنين أنفسهم، حدث الآخر العكسي تماماً إذ زادت الرهبة من هذا الميدان.

جدير بالذكر أنه في عهد بن علي، حتى أعني الأحزاب السياسية المعارضة لم تكن ترکز كثيراً على الجانب الاقتصادي (رغم هشاشة الخيارات و السياسات الاقتصادية للنظام آنذاك) والأسباب متعددة :

- فداحة التضييق السياسي والثقافي على الحريات: أي أن معظم الأحزاب المعارضة كانت مشدودة رغم أنها نحو الدفاع عن الحريات الأساسية (حرية الاجتماع، حرية التنظيم، حرية التعبير، حرمة المراسلات، الحق في الحياة أحياناً...) و بالتالي أصبح النقاش حول السياسات الاقتصادية ترفاً لا تقدر عليه.

- جزء كبير من الأحزاب المعارضة آنذاك كانت تعامل مع الوضع بطريقة مفرطة في الإيديولوجية : حتى الأحزاب السياسية المعارضة للنظام على أساس اقتصادي (الأحزاب الشيوعية) كان العديد منها يرفض النقاش في الخيارات الاقتصادية للنظام أو حتى نقدها لأنه من البديهي بالنسبة لهم أن تكون خاطئة و أن الحلول (كل الحلول) تكمن في منواله الأيديولوجي.

- ضعف عدد الخبراء في ميدان السياسات الاقتصادية الذين يقدرون على الخروج عن بيت الطاعة و بالتالي يصبح تناقل المعرفة في الميدان أمراً صعب المنال.

- صعوبة الوصول إلى المعلومة الاقتصادية و عدم وجود أي ضمان قانوني للباحثين للنفاذ إلى المعلومات و الأرقام و حتى إن قدروا على ذلك، فعديد المعطيات تكون أحياناً مضحكة أو مغلوطة.

مع مرور الزمن و التجارب المتعددة، اقترن مفهوم الديمقراطية بمفهوم المواطنة فالديمقراطية الأثنية لم تكن تعترف بالبعيد و النساء و لا بعض الفئات الاجتماعية. و عند توسيع مفهوم المواطنة، أصبحت الديمقراطية كعملية (processus) أكثر فعالية في كل أنحاء العالم، مع الغاء العبودية و إفتراك المرأة لحقها في التصويت شيئاً فشيئاً أثناء القرن العشرين وأصبحت الديمقراطية أوسع و تمس شرائح أكثر و تؤتي أكلها على شرائح أكثر أيضاً.

ولكن يبدو أن ذلك لم يعد كافياً. فالاكتفاء بالتصويت مرة كل 4 أو 5 سنوات يكفل حق المواطن في اختيار سائسيه و حكامه و لكنه لا يضمن حقه في متابعتهم و لا محاسبتهم (سياسيها) و يغيب حق من صوتوا للطرف الآخر في التأثير. ولذلك، ظهرت أول بوادر المطالبة بالمشاركة. هذا المفهوم المرتبط رأساً بالمواطنة و الديمقراطية عرف بداياته مع المجتمع المدني باعتباره طرفاً يسعى إلى التغيير و لا يسعى للسلطة. و هكذا بدأت التجارب التشاركيّة المواطنية تؤتي أكلها و تفعّل دور المواطن و لكن دون أن تعرف امتداداً كوتياً و بقيت مجرد تجارب و هاهو المجتمع المدني الدولي في السنوات الأخيرة بدأ يضغط من أجل

- هدفين رئيسيين و هما :
- أن تصبح المشاركة المواطنية حقاً مكفولاً لا رجعة فيه. (كتنصر أساسي لإرساء الديمقراطي و ترسيخ المواطنة).
- أن تصبح المشاركة المواطنية سياسة دولة لا مجرد تجارب و مشاريع.

في موضوع السياسات الاقتصادية في تونس، لازالت مشاركة المواطن جدّ محدودة و بشكل خطير فقد نجح المناخ العام المنسّم بالعزوف عن الشأن العام و بنقص الثقافة الاقتصادية في خلق نوع من الرهبة من هذا الموضوع بالخصوص فهو حسب العديد من التونسيين حكر على الخبراء و رجال الأعمال و الوزراء و رجال الدولة و يبدو أن هذا العائق النفسي المحمّل بالأفكار المسبقة صعب الكسر حتى رغم طفرة التحرر التي عاشها المجتمع التونسي أثناء الثورة و إثرها.



دور المواطنين في نحت السياسات الاقتصادية

2015 / 09 / 17

ghassen.rguigui@economie-tunisie.org

غسان الرقيق

حاول العديد من المفكّرين والفلسفه تحديد مفهوم للديمقراطية و يبدو أنهم اجتمعوا على أنها ليست حدثاً ولا وصفاً لحالة دولة ما بل هي عملية متواصلة في الزمن و ليست فقط قابلة للتطوير بل لا تتحتم الجمود فإذا رفضت تجربة ما تطوير مفهومها للديمقراطية فسوف تسقط في فخ ميكانيكية التصويت السلبي، هذا إن لم تراجع نحو ديمقراطية مقتنة.

فالاحزاب والمجتمع المدني التونسي لم يتطرّقا إلى موضوع السياسات الاقتصادية إلا لاما و حتى أثناء الحملات الانتخابية، آخر التونسيون للأسف الاصغاء إلى الأحزاب التي وعدت بمعجزات اقتصادية مستحيلة ولكنها جذابة على أن تصعي إلى البرامج الاقتصادية الجدية (بغض النظر عن حسنها من عدمه). وزاد الوضع الاقتصادي الهش في البلاد الطين بلة. فعوض أن تحدث موجة استنكار تقضي إلى إيجاد حلول من طرف المواطنين أنفسهم، حدث الآخر العكسي تماماً إذ زادت الرهبة من هذا الميدان.

جدير بالذكر أنه في عهد بن علي، حتى أعني الأحزاب السياسية المعارضة لم تكن ترکز كثيراً على الجانب الاقتصادي (رغم هشاشة الخيارات و السياسات الاقتصادية للنظام آنذاك) والأسباب متعددة :

- فداحة التضييق السياسي والثقافي على الحريات: أي أن معظم الأحزاب المعارضة كانت مشدودة رغم أنها نحو الدفاع عن الحريات الأساسية (حرية الاجتماع، حرية التنظيم، حرية التعبير، حرمة المراسلات، الحق في الحياة أحياناً...) و بالتالي أصبح النقاش حول السياسات الاقتصادية ترفاً لا تقدر عليه.

- جزء كبير من الأحزاب المعارضة آنذاك كانت تعامل مع الوضع بطريقة مفرطة في الإيديولوجية : حتى الأحزاب السياسية المعارضة للنظام على أساس اقتصادي (الأحزاب الشيوعية) كان العديد منها يرفض النقاش في الخيارات الاقتصادية للنظام أو حتى نقدها لأنه من البديهي بالنسبة لهم أن تكون خاطئة و أن الحلول (كل الحلول) تكمن في منواله الأيديولوجي.

- ضعف عدد الخبراء في ميدان السياسات الاقتصادية الذين يقدرون على الخروج عن بيت الطاعة و بالتالي يصبح تناقل المعرفة في الميدان أمراً صعب المنال.

- صعوبة الوصول إلى المعلومة الاقتصادية و عدم وجود أي ضمان قانوني للباحثين للنفاذ إلى المعلومات و الأرقام و حتى إن قدروا على ذلك، فعديد المعطيات تكون أحياناً مضحكة أو مغلوطة.

مع مرور الزمن و التجارب المتعددة، اقترن مفهوم الديمقراطية بمفهوم المواطنة فالديمقراطية الأثنية لم تكن تعترف بالبعيد و النساء و لا بعض الفئات الاجتماعية. و عند توسيع مفهوم المواطنة، أصبحت الديمقراطية كعملية (processus) أكثر فعالية في كل أنحاء العالم، مع الغاء العبودية و إفتراك المرأة لحقها في التصويت شيئاً فشيئاً أثناء القرن العشرين وأصبحت الديمقراطية أوسع و تمس شرائح أكثر و تؤتي أكلها على شرائح أكثر أيضاً.

ولكن يبدو أن ذلك لم يعد كافياً. فالاكتفاء بالتصويت مرة كل 4 أو 5 سنوات يكفل حق المواطن في اختيار سائسيه و حكامه و لكنه لا يضمن حقه في متابعتهم و لا محاسبتهم (سياسيها) و يغيب حق من صوتوا للطرف الآخر في التأثير. ولذلك، ظهرت أول بوادر المطالبة بالمشاركة. هذا المفهوم المرتبط رأساً بالمواطنة و الديمقراطية عرف بداياته مع المجتمع المدني باعتباره طرفاً يسعى إلى التغيير و لا يسعى للسلطة. و هكذا بدأت التجارب التشاركيّة المواطنية تؤتي أكلها و تفعّل دور المواطن و لكن دون أن تعرف امتداداً كوتياً و بقيت مجرد تجارب و هاهو المجتمع المدني الدولي في السنوات الأخيرة بدأ يضغط من أجل

- هدفين رئيسيين و هما :
- أن تصبح المشاركة المواطنية حقاً مكفولاً لا رجعة فيه. (كتنصر أساسي لإرساء الديمقراطي و ترسيخ المواطنة).
- أن تصبح المشاركة المواطنية سياسة دولة لا مجرد تجارب و مشاريع.

في موضوع السياسات الاقتصادية في تونس، لازالت مشاركة المواطن جدّ محدودة و بشكل خطير فقد نجح المناخ العام المنسّم بالعزوف عن الشأن العام و بنقص الثقافة الاقتصادية في خلق نوع من الرهبة من هذا الموضوع بالخصوص فهو حسب العديد من التونسيين حكر على الخبراء و رجال الأعمال و الوزراء و رجال الدولة و يبدو أن هذا العائق النفسي المحمّل بالأفكار المسبقة صعب الكسر حتى رغم طفرة التحرر التي عاشها المجتمع التونسي أثناء الثورة و إثرها.



الفصل 14

تلترم الدولة بدعم اللامركزية و اعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة. بمقتضى هذا الفصل، من المفترض أن يتم إعطاء أكثر صلاحيات للسلطات الجهوية و المحلية في التصرف المالي و اللوجستي في المشاريع و هذه السلطات هي بالضرورة أكثر احتكاكا و أكثر حساسية للمجتمع المدني من السلطات المركزية.

الفصل 15

الإدارة العمومية في خدمة المواطن و الصالح العام، تُنظم و تعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، وفق قواعد الشفافية والتزاهة والنجاعة والمساءلة. ينص هذا الفصل على الشفافية و التزاهة و المساءلة و هي مبادئ جد مهمة فيما يتعلق بمراقبة السياسيات العمومية.

الفصل 32

تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة. تسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الإتصال.

كل هذه الأسباب و غيرها جعلت ساسة المستقبل القريب غير واعين بالمعطى الاقتصادي و غير ذوي خبرة في نقد السياسات الاقتصادية. هكذا يمكن لنا أن نلاحظ جلياً أسباب عزوف كل من الطبقة السياسية و عموم المواطنين عن الاهتمام بالشأن الاقتصادي و يصبح الوضع أفحى عندما نأخذ في الحسبان الهشاشة السياسية و الاقتصادية التي عاشتها البلاد بعد الثورة و الكمر الهائل للتلاعبات و الحيل و الأكاذيب التي تعرّض لها -أحزابا و حكومة و شعبا و مجتمعا مدنياً- من طرف مختلف الدول و المؤسسات المالية الدولية التي ما فتئت تصدر التقارير و المقالات التي تمجد الثورة و تنفي عن نفسها أي روابط مع نظام بن علي¹.

قد تبدو لنا الصورة في هذه المرحلة قائمة و لكن كل نهوض وكل تحسن ينطلق من العتمة. إذا نظرنا قليلاً إلى بعض الجوانب المشرقة في تونس،

سوف نجد معطيين مهمين :

- نسيج جمعيّاتٍ متميّزٍ و ثريٌ رغم العلل التي تشوبه و هذا قد يكون مرتبط بفرس المرحلة المقبلة إذا أردناها مرحلة اشعاع و مرحلة ازدهار للفكر التشاركي المواطن.

- ترسانة من الفصول تم سنها في دستور جانفي 2014 و التي يمكن التعويل عليها لتطوير التشاركيّة في إرساء السياسات الاقتصادية : (أنظر المؤطرات).

من الجلي أن هذا الفصل حيوي لأي عمل صحفي أو تحقيقي أو بحثي و يسمح بالمراقبة و المتابعة و بالتالي بالمحاسبة. فالسياسات الاقتصادية هي ببساطة العمليات و الاجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية و تسلطها على الأنشطة الاقتصادية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في ارتفاع في النمو الاقتصادي أو تخفيض في نسبة البطالة الخ.

إذا تعاملنا ببساطة مع هذا التعريف للسياسات الاقتصادية فسنجد حتماً عديد الآليات التي يمكن أن تسمح للمواطن بتقوية وسائله في متابعة و محاسبة السياسات الاقتصادية عن طريق تطبيق و تفعيل حقوق مثل حق النفاذ إلى المعلومة و اللامركزية إلى جانب الحق في الماء و العلاج و التصرف الرشيد في الأموال العمومية. حتى إن كنا نعرف أن التشاركيّة المواطنّية لن تصبح سياسة كونية بين ليلة و ضحاها و لكن مراكمّة التجارب الجهوية و المحلية و محاولة توسيعها و الإشادة بنتائجها هو منطلق مهم نحو مشروع كوني. وجب فقط الإيمان بإيمان عميقاً بأن المفاهيم التالية : الديمقراطية، المواطنّة، التشاركيّة، الحكومة الرشيدة ... مرتبطة عضوياً و لا يمكن الفصل بينها.

و العلاج و التصرف الرشيد في الأموال العمومية. و حتى إن كنا نعرف أن التشاركيّة المواطنّية لن تصبح سياسة كونية بين ليلة و ضحاها و لكن مراكمّة التجارب الجهوية و المحلية و محاولة توسيعها و الإشادة بنتائجها هو منطلق مهم نحو مشروع كوني. وجب فقط الإيمان بإيمان عميقاً بأن المفاهيم التالية : الديمقراطية، المواطنّة، التشاركيّة، الحكومة الرشيدة ... مرتبطة عضوياً و لا يمكن الفصل بينها.

¹ Ben Rouine C. : « All in the family : Manipulations et falsifications de la banque mondiale en Tunisie », article which will be published very soon on Tunisian Observatory of Economy website (www.economie-tunisie.org).